

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٠٢٨ (٢٠١١).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل والجمهورية العربية السورية. لكن منطقة عمليات القوة تأثرت من جراء استمرار عدم الاستقرار الداخلي في الجمهورية العربية السورية. فقد وقع عدد من المواجهات بين قوات الأمن ومحتجين مناهضين للحكومة في عدة قرى في المنطقة المحدودة السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت حوادث أمنية في المنطقة الفاصلة، كانت عناصر مسلحة من القوات المسلحة العربية السورية حاضرة أثناءها. وأشرفت قوة الأمم المتحدة على المنطقة الفاصلة بإقامة مواقع ثابتة وتسيير دوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عنها. وأجرت القوة أيضاً عمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات في المنطقتين المحدودتين السلاح. وكان يرافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرفين المعنيين. وكما في الماضي، منع الجانبان أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا قيوداً على حرية تنقل القوة. وبالإضافة إلى هذه القيود الروتينية والمؤقتة، ظل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الذين انُشدوا للعمل في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحت تسمية فريق مراقبي الجولان، يواجهون تقييداً لتنقلاتهم في الجزء الجنوبي والجزء الأوسط من المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برفو، حيث منعتهم السلطات السورية من الوصول إلى هناك،



ولا سيما في المناطق المحيطة بالشجرة والحارة وجاسم وكناكر ونامر ونوى وتسيل، بدعوى الحرص على سلامة المراقبين العسكريين وأمنهم.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت في ٥ و ١٢ آذار/مارس أعيرة نارية على أفرقة مراقبي الجولان أثناء اضطلاعها بمهامها بالقرب من تسيل وتل شهاب، على التوالي، الواقعتين في المنطقة المحدودة السلاح. وقد تأكّد أن جندياً تابعاً للقوات المسلحة هو من كان وراء الحادث الذي وقع في ١٢ آذار/مارس، ويرجّح كذلك أن تكون تلك القوات نفسها قد تسببت في الحادث الذي وقع في ٥ آذار/مارس بالنظر إلى الموقع الذي أُطلقت منه الأعيرة النارية. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، صوّب جندي تابع للقوات المسلحة سلاحه من مسافة قريبة إلى أحد أفرقة مراقبي الجولان أثناء اضطلاعها بمهامها بالقرب من عين الشعرة الواقعة أيضاً في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. واحتجت قوة الأمم المتحدة لدى السلطات السورية على هذين الانتهاكين.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخلت قوات أمنية مسلحة المنطقة الفاصلة في عدد من المناسبات، ويُفترض أن بعضاً من أفرادها كانوا من الجنود التابعين للقوات المسلحة. ووقع أكثر الحوادث خطورة في المنطقة الفاصلة في ١ آذار/مارس حين دخل ما يقرب من ٢٣٠ من أفراد الأمن السوريين، بمن فيهم جنود تابعون للقوات المسلحة والشرطة السورية، إلى المنطقة الفاصلة على الجانب برافو. فقد دخلوا رغم محاولات القوة لمنعهم من الوصول وتحذيراتها من أن دخول قوات من غير أفراد الشرطة إلى المنطقة الفاصلة يشكل انتهاكاً لاتفاقية منع الاشتباكات. ونفّذت قوات الأمن عمليات لمدة ست ساعات تقريباً في منطقتي جباتا وطرنبجة الواقعتين في المنطقة الفاصلة. وسُمع دوي الرشاشات الثقيلة خلال تلك المدة، وسجّلت قوة الأمم المتحدة لاحقاً وقوع جرحى، بمن فيهم بعض أفراد الأمن السوريين، وقد نُقلوا إلى خارج المنطقة.

٥ - وخلال العمليات التي نفّذتها قوات الأمن السورية في ١ آذار/مارس، نشر جيش الدفاع الإسرائيلي فصيلة على طول السياج التقني لمراقبة الحادث. وظلت قوة الأمم المتحدة على اتصال وثيق بالقوات الإسرائيلية. وطوال فترة الحادث، اتخذت قوة الأمم المتحدة التدابير الأمنية اللازمة لكفالة سلامة أفرادها وأمنهم. وبحلول ٢ آذار/مارس، كانت الحالة في المنطقة الفاصلة هادئة، واستأنفت قوة الأمم المتحدة دورياتها وعملياتها العادية. واحتجت القوة على دخول جنود تابعين للقوات المسلحة إلى المنطقة الفاصلة باعتباره انتهاكاً لاتفاقية منع الاشتباكات. وأكدت السلطات السورية أن أفراد الأمن السوريين الذين دخلوا المنطقة الفاصلة لم يكن معهم جنود من القوات المسلحة.

٦ - وفي ٢٤ شباط/فبراير و ١٨ أيار/مايو، خرقت طائرة مدنية صغيرة خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا وحلقت لحظات فوق مدينة القنيطرة والموقع ٢٧ التابع لقوة الأمم المتحدة بالقرب من المدينة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلق جنديان تابعان لجيش الدفاع الإسرائيلي خمسة أعيرة نارية في اتجاه المنطقة الفاصلة. واحتجت قوة الأمم المتحدة لدى القوات الإسرائيلية على هذين الحادثين باعتبارهما انتهاكين لاتفاقية منع الاشتباكات.

٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تكيف وضعها العملياتي مع أنشطة التدريب الجارية لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع نمو أنشطة التنمية المدنية السورية بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وشيدت مواقع دفاعية جديدة في المنطقتين المحدودتي السلاح على الجانبين ألفا وبرافو. واحتفظ كلا الجانبين بمواقعها الدفاعية القائمة في المنطقتين المعيّنتين المحدودتي السلاح. وواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع القوات الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة الأمم المتحدة الواقعة بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٨ - وواصلت قوة الأمم المتحدة مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية في تيسير مرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. فخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة مساعدتها في عبور ٢٠ طالباً و ١٤ شخصاً لأسباب إنسانية. ويسرت القوة، إلى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، الإفراج عن ثلاثة مدنيين سوريين كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد اعتقلهم واحتجزهم على الجانب ألفا على إثر عبورهم المزعوم لخط ألفا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت القوة العلاج الطبي إلى ١١٥ من المدنيين.

٩ - وفي منطقة العمليات، ظلت الألغام تشكل خطراً يهدد أفراد القوة والسكان المحليين، ولا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وتزايد هذا الخطر نتيجة لوجود الألغام منذ زمن طويل وتلف أجهزة تفجيرها. وواصلت قوة الأمم المتحدة عمليات إزالة الألغام بقدرات معززة في مجال إزالة الألغام وكشفها.

١٠ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموماً مع القوة في تنفيذ مهامها.

١١ - وفي ضوء النمو السكاني وأعمال التشييد المتعددة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح، واتساع رقعة الأراضي المزروعة ومناطق رعي الماشية، وزيادة الأنشطة المدنية بوجه عام، واصلت قدرة الشؤون المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة والمؤلفة من موظف للشؤون المدنية وفريق مراقبي الجولان، بذل جهودها للوصول إلى السلطات المحلية والمدنيين

وشرح ولاية البعثة وأنشطتها. ولاقت جهود التوعية هذه صعوبات لعدم تعاون السلطات السورية في تيسير الاتصال بالسلطات المحلية وبالسكان المدنيين على الجانب برافو.

١٢ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، كانت القوة تتألف من ١٠٣٥ جندياً من البلدان التالية: النمسا (٣٧١ جندياً)، والفلبين (٣٤٥ جندياً)، والهند (١٩٠ جندياً)، وكرواتيا (٩٥ جندياً)، واليابان (٣١ جندياً)، وكندا (٣ جنود). وتستخدم اليابان ما مجموعه ١٥ فرداً في إطار العنصر الوطني للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٦ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

١٣ - واستجابةً لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٠٢٨ (٢٠١١) باتخاذ خطوات على الفور لتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها تقييم القدرة التشغيلية لقوة الأمم المتحدة، يسرني أن أفيد بأن تقدماً كبيراً قد أُحرز في هذا الصدد. وواصلت قوة الأمم المتحدة تنفيذ برنامج إعادة التأهيل من أجل صيانة وتحسين معداتها وبنائها الأساسية، في محاولة للحفاظ على القدرة المطلوبة للقوة على الصعيدين التشغيلي والأمني. وتوفرت للقوة معدات مراقبة جديدة بعيدة المدى، ومركبات إضافية، ومعدات وتدريبات لحماية القوة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً تشييد مكاتب في مقر القوة (معسكر الفوار)، وانطلق أيضاً تنفيذ برنامج إعادة التأهيل في قاعدة اللوجستيات التابعة للقوة (معسكر عين زيوان).

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت قوة الأمم المتحدة باستمرار على تحديث تخطيطها للطوارئ تحسباً لمختلف الاحتمالات الممكنة في بيئة عملياتها. وواصلت القوة الاستعدادات الوافية على الأمدين القصير والمتوسط بما يتفق مع سياسات مقر الأمم المتحدة المتعلقة بتحليل المعلومات وبسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل الموظفون المدنيون في القوة وفريق مراقبي الجولان من دمشق إلى المنطقة الفاصلة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس نظراً لتدهور الحالة الأمنية في دمشق، وما لبثوا أن عادوا إلى دمشق أواخر شهر نيسان/أبريل مع تراجع التهديد الأمني.

ثالثاً - الجوانب المالية

١٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٢/٦٥، مبلغ ٥٠,٥ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. والميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ معروضة على الجمعية العامة لتنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها السادسة والستين المستأنفة.

١٦ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٦,٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ٣,٤٠٣ ملايين دولار.

١٧ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن تكاليف القوات ٣,٢ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات والدعم اللوجستي الذاتي عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الربع السنوي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٨ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٨ (٢٠١١) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أهاب أيضاً بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إليّ أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/66/338) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٧/٦٥، المعنون "القدس"، و ١٨/٦٥، المعنون "الجولان السوري"، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٩ - لقد ظل الوضع هادئاً بوجه عام في قطاع إسرائيل والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت قوة الأمم المتحدة، المنشأة في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن وعلى اتفاق منع الاشتباكات بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، واصلت أداء مهامها بتعاون من الطرفين. ومع ذلك، يساورني القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على تنقل أفرقة مراقبي الجولان في المنطقتين المحدودتي السلاح من جانب كلا الطرفين، ولا سيما على الجانب برافو. وبدأت الأحداث الجارية في أماكن أخرى من الجمهورية العربية السورية تظهر في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية القوة، مما يزيد من أهمية تنفيذ اتفاق منع الاشتباكات بدقة شديدة. وتقع على عاتق السلطات المتمركزة على الجانب برافو مسؤولية منع الحوادث التي تهدد سلامة وأمن المراقبين العسكريين أثناء الاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم في المنطقة المحدودة السلاح. وتعدُّ حرية تنقل القوة وفريق مراقبي الجولان بلا عوائق أمراً ضرورياً كي تتمكن البعثة من أداء المهام الموكلة إليها.

٢٠ - وفي ضوء الاضطرابات الإقليمية، يرجح أن تظل الحالة في الشرق الأوسط متوترة في المستقبل المنظور. ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين، فيما الأزمة القائمة حالياً في الجمهورية العربية السورية، تزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وسوريا. ولبي أتطلع إلى إيجاد حل سلمي للأزمة بغية تركيز الجهود مجدداً على الهدف المتمثل في تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام ولقرارات المجلس ذات الصلة.

٢١ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها. ويؤمل أن يبذل الجانبان جهوداً للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة.

٢٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للسواء ناتاليو إيكارما الثالث وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فلقد أدوا بكفاءة والتزام المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.